القروض الفلاحية وإشكالية عدم السداد

- حالة الجزائر -

أحمد علاش
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة البليدة

زهية قرامطية
أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة البليدة

ملخص:

تعتبر إشكالية عدم سداد القروض الفلاحية أهم وأبرز المشكلات التي تواجه تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، خاصة إن كانت الضمانات لا تغطي القروض المطلوبة، إضافة إلى ارتفاع عنصر المخاطرة في نشاطه تجعله قطاعا حساسا جدا تتخوف المؤسسات المالية من تمويله.

في هذا الإطار نحاول معالجة إشكالية عدم تسديد القروض الفلاحية في ظل التناقضات الهيكلية، التي يعاني منها القطاع الفلاحي الجزائري، وهذا بدراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات، وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

الكلمات المفتاحية: إشكالية عدم سداد، القروض الفلاحية، القطاع الفلاحي، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract:

The dilemma of non-payment of agricultural loans is considered to be the most important problems that facing the funding of agricultural sector in Algeria, especially if the pledges do not cover the required loans, in addition to the taking risks on high levels in its activities which make it a very sensitive sector whereof financial institutions worried of financing it.

In this context, we are trying to handle the problem of non-payment of agricultural loans under the structural contradictions that the Algerian agricultural sector suffer from by taking as a case study the National Fund for Agricultural Cooperation and its branch the Algerian company of the financial lease of movables (personal properties), as well as the Bank of Agriculture and Rural Development.

Key words: non-payment of agricultural loans dilemma, the agricultural sector, the National Fund for agricultural cooperation, the Algerian company of the financial lease of movables, the Bank of Agriculture and Rural Development.

تمهيد:

إن تراكم قيمة الديون الفلاحية في الجزائر وتزايدها المستمر وعدم وجود ضمانات كافية لها، جعلت البنوك التي تمول القطاع الفلاحي تعاني من مشاكل مالية على غرار الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات، التي تم سحب الاعتماد منها بسبب النتائج السيئة التي حققتها، والتي تعود إلى عدم تحصيلها للقروض الفلاحية الممنوحة.

في هذا الإطار يأتي بحثنا هذا لمناقشة إشكالية عدم سداد القروض الفلاحية في الجزائر، باعتبار أن المنتج الفلاحي يتأثر بعوامل خارجة عن إرادة الفلاح من جهة، وخصوصية القطاع الفلاحي الجزائري من جهة أخرى.

1 . عموميات حول القروض الفلاحية: سنتطرق أولا إلى معلومات عامة حول القروض الفلاحية، من أجل تقديم التحليل المناسب الذي يسمح باستخلاص النتائج .

1 . 1 . مفهوم القروض الفلاحية: تعرّف القروض الفلاحية على أنها مبالغ مالية مدفوعة من طرف مؤسسات مالية للفلاحين، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، لتمويل نشاطهم في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة محدد مسبقا[1]، وغالبا فإن القروض الفلاحية قصيرة أو متوسطة الأجل، وقليل منها مخصص للأجل الطويل[2]، باعتبار النشاط الفلاحي في غالبيته موسميا.

القروض الفلاحية لا تحكمها قوانين تحميها كغيرها من أنواع القروض الأخرى، ذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية في القطاع الفلاحي، حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية وأطوارها[3].

1.2 . مخاطر القروض الفلاحية: يمكن حصر مخاطر القروض الفلاحية في النقاط التالية:

– الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل وأسعار المنتجات الفلاحية، فالنشاط الفلاحي تسيطر عليها معطيات وظواهر طبيعية خارجة عن إرادة الإنسان، كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية، مما يؤثر في حجم المحصول، ويظهر ذلك عند الجني والحصاد ، فإذا أمكن تحديد حجم الإنتاج المتوقع، يصعب تحديد حجم الدخل لصعوبة تحديد النفقات وتحديد الأسعار[4]؛

– تأثير العوامل الجوية على المحصول، بالإضافة إلى تأثير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها، حيث تتعرض المنتجات الفلاحية عند إنتاجها للعوامل الطبيعية الجوية مثل : البرودة، الحرارة، الثلوج، .... والعوامل البيولوجية، مثل الآفات والحشرات والأمراض، مما يعرّضها للكثير من المخاطر، فينعكس ذلك على الفلاحين ويسبب لهم كثيرا من الخسائر، فيعجزون عن تسديد أقساط القروض، ما يزيد من أعباء اقتراضهم للأموال[5]؛

– عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وسيادة قانون تناقص الغلة؛

– عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فوائد القروض، وتحقيق عائد مقبول، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، وقد يزيد العرض فينخفض السعر، ولا يملك الفلاح

أمام وضع كهذا إلا تسويق منتجاته بالأسعار السائدة، لأن المنتجات الفلاحية عادة ما تكون سريعة التلف، وفي هذه الحالة يؤثر انخفاض الأسعار في صافي دخل الفلاح، مما يحد من قدرته على سداد القرض.

1. 3 . شروط نجاح السياسة الإقراضية لتمويل النشاط الفلاحي: حتى تكون السياسة الاقراضية لتمويل النشاط الفلاحي ناجحة وفعّالة ، يجب أن تراعي الأسس التالية:

– يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدام التمويل، حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عنه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق، مع إعداد طرق ووسائل النقل المناسبة، تؤدي إلى تحقيق الوفرة[6]؛

– إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة، لذلك يجب أن يأخذ الفلاح بعين الاعتبار عند اختياره لمصدر التمويل سعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا)؛

– على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضّح فيها شروط الإقراض، حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب؛

– كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي، يجب عل الفلاح القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى مؤسسات التأمين المختصة؛

– يجب تحديد قيمة القروض علي أساس قواعد منظمة، يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلي تدعيم مؤسسات الائتمان، حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين[7]؛

– يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط، تسهيلا للدفع[8]؛

– التمويل الفلاحي يجب أن يمتد إلى القطاعات الملحقة (القطاع الريفي)، لأن نمو هذه القطاعات سوف يزيد من دخل القطاع الفلاحي، ويحقق فائضا يمكن أن يستخدم لتمويل الإنتاج الفلاحي ذاته، كما يجب أن يشمل التمويل الفلاحي قطاع التجارة والتسويق، سواء داخل القطاع الفلاحي أو حتى في باقي القطاعات التي تسوّق فيها المنتجات الفلاحية، كما هو معروف فإن معدلات الأرباح في قطاع التجارة تفوق كثيرا مثيلاتها في قطاع الإنتاج، ومن ثم تستخدم تلك السيولة في توفير أدوات التمويل للقطاع الفلاحي، دون أن ننسى الصناعات الغذائية التي تشكّل سوقا للمنتجات الفلاحية.

2. تطور سياسة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر وأثرها على تسديد القروض الفلاحية: تميّزت سياسة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر بمرحلتين أساسيتين، تماشيا والتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني، الذي انتقل من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث استمرت مرحلة التخطيط المركزي التي اعتمدتها السلطات الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية من الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، وبالتحديد عند صدور القانون رقم 12– 86 في سنة 1986 (الخاص بنظام البنوك والقرض والذي كان يهدف إلى مراجعة نظام تمويل الاقتصاد)،أين بدأ التفكير في التغيير الجذري من خلال الإصلاحات الاقتصادية، وقد كان للتطورات التي عرفها كل من الجهاز المصرفي والقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة بالغ الأثر على تطور مصادر التمويل الفلاحي، وكذا النصوص المنظمة للائتمان الفلاحي.

2. 1 . سياسة تمويل القطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي: استمرت مرحلة التخطيط المركزي التي اعتمدها الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية، من الاستقلال إلى غاية سنة 1986، فمن الاستقلال إلى غاية إصلاحات 1966 كان الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني، مكلفا بتمويل قطاع التسيير الذاتي، ثم عوّض بالديوان الوطني للإصلاح الزراعي، والشركات الفلاحية للاحتياط تموّل القطاع الخاص.

إن سياسة التمويل والقرض الفلاحي خلال هذه الفترة، تميّزت بغياب سياسة واضحة للقرض، لأن التمويل كان يتم وفقا للمتطلبات الفورية، وبحسب ما تقتضيه الظروف لمعالجة سريعة للمشاكل المطروحة خلال هذه الفترة، إضافة إلى هذا تميّز التمويل الفلاحي على الصعيد التنظيمي بطول قناة التمويل، وتعدد المستويات التي يمر بها طلب التمويل، صعودا ونزولا، وما يتبعها من كثرة الإجراءات، التي تؤدي في كل موسم إلى تأخر إمداد المزارع بالقروض اللازمة في الوقت المناسب، وبالتالي عرقلة تنفيذ العمليات الزراعية في وقتها كما تقتضيه طبيعة النشاط الزراعي، أما فيما يخص القروض الممنوحة فكانت موجّهة أساسا لتلبية احتياجات قطاع التسيير الذاتي، بينما ظلّ القطاع الخاص مهمّشا بالنسبة لقروض تمويل الاستغلال، إلا فيما كان يتخذ أحيانا شكل تموين بالبذور والأسمدة، في حين أقصي تماما من الاستفادة من القروض الموجهة لتمويل الاستثمار.

أما ابتداءً من سنة 1966 وإلى غاية 1981 فقد أدّت سياسة التمويل التي اتبعها كل من البنك المركزي والخزينة العمومية عبر الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، إلى عرقلة تطور القطاع الفلاحي، لذلك تم حلّ الديوان سنة 1966، وأسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي للبنك الوطني الجزائري (BNA).ولكن بالرغم من الإصلاحات التي حاولت تسهيل الحصول على القروض، بقيت إجراءات ومعايير منح الائتمان لا توافق الطلبات المقدمة من طرف الفلاحين، يضاف لذلك ضعف مستوى التجهيز في هذا القطاع، الذي يتطلب تطويره استثمارات كبيرة يتعذر على الفلاحين تحقيقها بإمكاناتهم الذاتية، ناهيك عن العيوب الهيكلية التي يعانيها هذا القطاع، كل ذلك أدى إلى زيادة مديونية الفلاحين دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج.

كما نلاحظ خلال هذه الفترة احتكار جهاز التمويل من طرف الدولة، الشيء الذي أدى إلى تهميش دور البنك الوطني الجزائري في اتخاذ قرار منح الائتمان، فكان الجهاز البنكي خلال هذه الفترة قليل الفعالية أو لم تعط له الأدوات اللازمة، حتى يكون تمويله لهذا القطاع فعالا ومجديا، ليساهم في زيادة الإنتاج والاستثمار. إلا أنه ومع المخطط الخماسي الأول (80– 84) الذي أعطى الأولوية للقطاع الفلاحي، من خلال إحداث تحولات عميقة في ظروف الإنتاج والتنظيم، واعتمد عددا من البرامج الإنمائية بتكلفة 59,4 مليار دينار جزائري[9]، لقد جاءت هذه المبادرات بالموازاة مع عملية إعادة الهيكلة، التي انطلقت مع بداية الثمانينات، حيث تنظمها وتشرف على إدارتها وزارة المالية، مهمتها النظر في مسألة إنشاء بنوك وفروع بنكية جديدة، على أن تكون هذه البنوك متخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية، بتطبيق مبدأ لا مركزية البنوك وتخصصها، الذي من شأنه أن يزيد من فعاليتها في الوساطة المالية وفي تعبئة الادخار على المستوى الوطني[10].

تهدف هذه العملية إلى القضاء على النقائص والسلبيات التي حالت دون تفاعلها وانسجامها مع الوسط الفلاحي بصفة خاصة والريفي بصفة عامة، ولتحقيق هذا الهدف أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمؤسسة جديدة متخصصة، عليها رفع الضغوط والحواجز التي لم تسمح للفلاحة بأن تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية. لقد ساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في التخفيف من حدة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الفلاحي في عهد البنك الوطني الجزائري، إلا أنه لم يجد حلولا جذرية لها، حيث بقي البنك يعاني من مشكلة القروض المتعثرة، فلقد كانت التسهيلات التي اتبعها البنك في إطار القروض الفلاحية العمومية، استجابة لإرادة سياسية يخضع لها خضوعا مباشرا، كما أن عدم ملكية الفلاحين لوسائل الإنتاج لم تمكّن البنك من طلب الضمانات، لكون الدولة هي التي تملك القطاع وهي التي تضمنه، إلا أن قلّة إدراك الفلاحين للإجراءات البنكية وصعوبة الإلمام بها من طرفهم، شكّل عقبة أمام تسديد ما عليهم من ديون، حيث لم تبلغ نسبة تسديد القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العام خلال موسم 86/85 سوى 24% من إجمالي القروض قصيرة الأجل الممنوحة.

2.2. تمويل القطاع الفلاحي الجزائري بعد إصلاح 1986: إن العجز المالي الذي شهدته الجزائر في سنة 1986 بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، جعل إيرادات القطاع الفلاحي الاشتراكي عاجزة عن تغطية نفقاته، وتراكمت بذلك ديونه تجاه بنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة والخزينة العمومية من جهة أخرى، لتصل إلى أكثر من 11 مليار دج للخزينة العمومية وحدها، والعجز الكلي يزداد بمعدل 13%سنويا[11]، لذا لجأت السلطات الجزائرية إلى إصلاحات جديدة في القطاعين الفلاحي والمصرفي، بغية إدخال الديناميكية والفعالية للنهوض بهما، فقامت بإصدار القانون 19-87 بتاريخ 1987/12/08 (المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم)، الذي بموجبه تم تحويل 3200 مزرعة فلاحية اشتراكية إلى 22.099 مستثمرة فلاحية جماعية و5228 مستثمرة فلاحية فردية، كما أن صدور القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتعلق باستقلالية الجهاز المصرفي، ساهم في مسايرة المعطيات الاقتصادية الجديدة المتمثلة في استقلالية المؤسسات العمومية.

في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتنظيم الجديد لكلٍ من الجهاز المصرفي والقطاع الفلاحي، وجب إعطاء الجهاز المصرفي مكانته الحقيقية في تمويل القطاع الفلاحي دون وصاية، ويحدث ذلك في إطار تحديد وتحديث قواعد التعامل بينهما، باستعمال معايير جديدة تطبق في ظل اقتصاد السوق، من خلال تبني مبدأ الاستقلالية المالية واستقلالية التسيير، وقد حاول قانون النقد والقرض 10- 90 الصادر في 14 أفريل 1990 إحياء دور الوساطة المالية، من خلال الاستعمال العقلاني للموارد خلال فترة معينة، لرفع الأرباح وتخفيض التكاليف[12]، ووضع قواعد اقتصاد السوق في التعامل والتمويل، وذلك بإتباع التقنيات البنكية المتطورة، كتحليل الخطر عند طلب القرض، وتطبيق إجراءات صارمة في دراسة الطلب، وفي توفير المعلومات باستعمال وسائل حديثة، ثم تقديم خدمات ذات جودة عالية لزبائنها[13]، كلها عوامل تدفع إلى إخضاع المشاريع الفلاحية لعملية انتقاء صارمة.

3.2. تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال

المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها والاستغلال العقلاني لها، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

أ . إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: هي إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وبالأخص التنوع المجالي، حيث يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط حول تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية، وأيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية[14]. كما يهدف إلى ترجيح كفة الفلاحة في الميزان الاقتصادي الوطني وهذا على المدى المتوسط، ويكون التمويل في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال منطق السوق، حتى وإن كانت الدولة ستتحمل جزءا من هذا التمويل، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة. وفي سياق تشجيع التنمية المستدامة تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاث مستويات، وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية والقبول الاجتماعي.

ب– أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: تتمثل أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فيما يلي:

- إعادة تشكيل المساحات الزراعية وفق مبدأ النجاعة الاقتصادية ومبدأ المحافظة على الموارد، وهو ما من شأنه تحقيق التنمية المستدامة؛

- تحقيق الأمن الغذائي، الذي يقصد به تمكين كل مواطن دون تمييز من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه؛

- تنمية المنتجات الفلاحية من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة، والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية (المناخ والتربة)؛

- أما في بعده الدولي، يسعى المخطط ليندرج في مسعى إعادة تأهيل المناطق والأقاليم الزراعية وتوفير شروط دفع القدرات التنافسية للأنشطة والمنتجات، وتهيئة فضاءات الاستغلال الزراعي لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة. مع تهيئة مناطق إنشاء الصناعات الغذائية المتكاملة مع فروع الإنتاج الزراعي، وتحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

4.2 . تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي: جاء هذا البرنامج لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن الوطني، ويعتمد هذا البرنامج في إستراتجيته على ثلاث ركائز متكاملة وهي:[15]

أ . برنامج التجديد الريفي: يهدف هذا برنامج إلى تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية، من خلال إنجاز مشاريع حيوية، أطلق عليها اسم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

ب . برنامج التجديد الفلاحي: يرتكز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردودية القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، من خلال قيامه بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة (إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب،

البطاطس، وغيرها). ثم أضيف لبرنامج التجديد الفلاحي نظام ضبط المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين.

ج . برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: يهدف هذا البرنامج إلى:

. عصرنه مناهج الإدارة الفلاحية؛

. الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي؛

. تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛

. تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومكافحة حرائق الغابات.

ولتحقيق هذا البرنامج بشقية التجديد الفلاحي والتجديد الريفي، خصّصت الدولة 13,5مليار دولار خلال الفترة 2009-2013 لدعم النشاطات المذكورة سابقا.

3 . واقع تمويل القطاع الفلاحي الجزائري في ظل إشكالية القروض الفلاحية غير المسددة: المؤسسات المالية المسئولة عن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ابتداءً من سنة 2000، هي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، إضافة إلى بعض الصناديق التي أنشأتها الدولة لدعم القطاع الفلاحي، إلا أن تركيزنا في هذه الدراسة يقتصر على القروض البنكية الفلاحية.

3. 1 . القروض الفلاحية لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: أنشئ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بموجب الأمر 72/64 ،بالاستناد للأمر **72/**23 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارس منذ نشأته عدّة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل الاستجابة للتنظيمات الجديدة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، أوكلت للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مهام أخرى تطبيقا للمرسوم 97 /95 الصادر في 1995/07/23 وقد عرّف الصندوق على أنه مؤسسة مالية متخصصة ومكلّفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي، وهذا بإصدار المرسوم التنفيذي رقم99/97 والمؤرخ في 1999/11/30 الخاص بقانون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، والعلاقة القانونية التنظيمية فيما بينهما، وتم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية التجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي بموجب قرار مجلس النقد والقرض تحت رقم 05-02 المؤرخ في 05 /2005/03 قد تم منح الرخصة أو الاعتماد لتأسيس فرع شركة القرض التعاوني الفلاحي ذات أسهم SPA-CNMA-banque. والجدول الموالي يوضح القروض الفلاحية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال فترة نشاطه كبنك.

الجدول رقم (01) يوضح القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال سنتي 2005- 2006

الوحدة: مليون دينار جزائري

	إجمالي المبالغ الممنوحة	إجمالي المبالغ المسددة	إجمالي المبالغ غير المسددة
إجمالي المبالغ	1108,90	101,60	1007,30

المصدر: إحصائيات الصندوق الوطني لتنمية الفلاحية خلال الفترة 2005-2006.

من خلال الجدول رقم (01) أعلاه، نلاحظ أن قيمة إجمالي القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال فترة نشاطه كبنك سنتي 2005،2006 بلغت 1108,90 دج، فخلال هذه الفترة انتعش الاستثمار في القطاع الفلاحي، إلاّ أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي توقف ابتداء من سنة 2007 عن منح القروض، بسبب الديون المتراكمة عليه الناتجة عن عدم سداد القروض من طرف الفلاحين، إذ بلغ إجمالي القروض غير المسددة 1007,3 مليون دج وهذا بنسبة 91% من إجمالي القروض الممنوحة، هذا بالإضافة إلى المبالغ التي منحها الصندوق في إطار الدعم، إذ وصل إجمالي ديون الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تجاه الخزينة العمومية 16794,95 مليون دينار جزائري[16]، هذا ما أدى إلى إفلاس البنك خاصة بعد إعلان رئيس الحكومة بوضوح أن "CNMA-Banque" معرض لسحب الرخصة بسبب النتائج السيئة وسوء التسيير .وفعلا فقد تم إصدار قرار وقف النشاط البنكي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA) في المجلس الوزاري المنعقد في 2008/08/16.

3. 2. التمويل التأجيري للقطاع الفلاحي عن طريق الشركة الجزائرية لإيجار المالي للمنقولات"SALEM": تأسست الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات (sociétés Algérienne de leasing mobilier) طبقا لأحكام الأمر رقم 09-96 المتعلق بالاعتماد الإيجاري المؤرخ في 1996/07/03 والمتعلق بكيفية تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري. وهي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، تم اعتمادها رسميا من بنك الجزائر في 28 جوان 1997 بالقرار 03 97[17] حيث حدد رأسمالها بـ 1,65 مليار دينار جزائري بحيث يعود 1 مليار دينار للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و650 مليون دج من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وقد تم إنشاء هذه الشركة بهدف ترقية الاستثمارات الوطنية وتشجيع الإنتاج الوطني. والجدول الموالي يوضح الاستثمارات المحققة باستعمال الاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية.

الجدول رقم (02) :الاستثمارات المحققة باستعمال الاعتماد الايجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2004	2005	2006	2007
مجموع الاستثمارات ممولة بالقرض الايجاري	661,22	1849,87	441,87	274,56

المصدر: إحصائيات الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات: إحصائيات الفترة(2004-2007)

من خلال الجدول رقم (02) أعلاه، نلاحظ انتعاش الاستثمار في القطاع الفلاحي بالاعتماد على التمويل التأجيري، إذ وصلت الاستثمارات المحققة على المستوى الوطني سنة 2004 إلى 661,22 مليون دينار جزائري لترتفع سنة 2005 لتصل إلى 1849,87 مليون دينار جزائري بنسبة زيادة تقدر بحوالي 180% مقارنة بسنة 2004. إلا أنه وابتداء من سنة 2006، شهدت الاستثمارات المحققة بالاعتماد الايجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية انخفاضا، حيث بلغ إجمالي استثمارات لهذه السنة 441,87 مليون دينار جزائري، وذلك بانخفاض يقدّر بـ 1407,99 مليون دينار جزائري، حيث أصبحت الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات أكثر حرصا في منحها القروض، نتيجة عدم سداد الفلاحين للقروض الممنوحة، حيث بلغت نسبة الأقساط غير المسددة سنة 2006 حوالي 100% من إجمالي القروض الممنوحة، مما أثر أيضا

على القروض الممنوحة سنة 2007 لتشهد انخفاضا يقدّر بـ167,30 مقارنة بسنة 2006. وابتداءً من سنة 2008 توقفت شركة"SALEM" عن منح القروض بسبب الديون المتراكمة عليها، الناتجة عن عدم سداد القروض من طرف الفلاحين، فشركة "SALEM" عندما تم تحديد بوضوح مجال نشاطها في سنة 2000 وهو تمويل النشاط الفلاحي والصيد البحري، عن طريق القرض الإيجاري، جعلها تتحول إلى أداة في خدمة البرنامج الحكومي للقطاع الفلاحي، وهو"البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "، هذه الوضعية سبّبت المشاكل والمتاعب للشركة، التي لم تتمكّن من المواءمة بين نشاطات وأهداف شركة مساهمة بنكية، والمهام الاجتماعية للدولة، ولهذا فقد كانت النتيجة المتوقّعة هي الإفلاس، خاصة بعد إعلان رئيس الحكومة بوضوح أن شركة "**SALEM**" و"CNMA-Banque" معرضتين لسحب الرخصة بسبب النتائج السيئة وسوء التسيير. وفعلا فقد تم إصدار قرار وقف النشاط البنكي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA) وفرعه "**SALEM**" في المجلس الوزاري المنعقد في 2008/08/16.

وفي 25 سبتمبر 2009، قرّر مجلس النقد والقرض سحب الاعتماد للمؤسسة المالية "**SALEM**" وفقًا للترتيبات والأحكام المنصوص عليها في المادة رقم95، الفقرة A للأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

3.3. القروض الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82/206 المؤرخ في 1982/05/13، حيث أسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته، بهدف إزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع، خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي، وهو مكلف بما يلي:

. يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية، من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

. تمويل جميع الإستغلالات الزراعية التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي، البيطرة، الصيدلة...الخ؛

. يمنح قروضا طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الفلاحية الكبرى، كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

وفي ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي، تم إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية، وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من القروض:[18]

. قرض الرفيق، وهو قرض موسمي؛

. قرض التحدي، وهو خاص بالتجهيز؛

. قرض فدرالي، وهو نوع من قرض الرفيق؛

. قرض ممون؛

. قرض إيجاري، وهو موجّه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي؛

. قرض السكن الريفي.

الجدول الموالي يوضّح تطور إجمالي القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2006-2012).

الجدول رقم (03): تطور إجمالي القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي خارج إطار الدعم خلال الفترة (2006-2012)

الوحدة:مليون دينار جزائري

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قروض قصيرة الأجل	1541331	1385944	1755962	331034	3992422	3398767	2998745
قروض متوسطة الأجل	6380585	5975557	6056695	6643931	5700762	6296126	7543448
قروض طويلة الأجل	99718	99371	128066	161421	327080	149824	565628
إجمالي القروض الممنوحة من طرفBADRخارج إطار الدعم	8021634	7460872	7940723	7136386	10020264	9844717	11107821
المبالغ المسددة	1886896	2344581	2666501	3069812	2972452	2244392	3734881
نسبة التسديد	%23,52	%31,42	%33,58	%43	%29,66	%22,79	%33,62

Source : rapport annuel (2008-2012) ; Direction du Financement des Activities Agricoles de Pêche et de L'Aquaculture ; BADR .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أعلاه، أن مجموع القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تذبذب من سنة لأخرى، حيث شهدت إجمالي القروض انخفاضا سنة 2007 بقيمة 560762 مليون دج مقارنة بسنة 2006، لترتفع سنة 2008 لتصل إلى 7940723 مليون دج، يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة مختلف أنواع القروض التي يمنحها البنك، إلا أن إجمالي القروض قد شهدت انخفاضا سنة 2009 بقيمة 804337 مليون دج مقارنة بسنة 2008، يرجع ذلك للانخفاض الذي شهدته قيمة القروض قصيرة الأجل. رغم الارتفاع الذي شهدته القروض المتوسطة وطويلة الأجل، إلا أن قيمة هذه القروض عاودت الارتفاع سنة 2010 لتبلغ قيمتها 10020264 مليون دج، بزيادة تقدر بـ 2883878 مليون دينار جزائري، يعود ذلك للارتفاع الذي شهدته القروض الطويلة الأجل إذ بلغت قيمتها 327080 مليون دج، بزيادة تقدّر نسبتها بحوالي 103% مقارنة مع سنة 2009، لتسجّل سنة 2011 انخفاضا طفيفا بقيمة 175547 مليون دينار جزائري، مقارنة بسنة 2010 وذلك راجع للانخفاض الذي شهدته مختلف أنواع القروض، لترتفع مرة أخرى سنة 2012 وتبلغ قيمتها 11107821 مليون دج، أي بزيادة تقدر 1263104 مليون دج مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع لزيادة قيمة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، رغم الانخفاض الذي شهدته قيمة القروض قصيرة الأجل.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (03) وجود نسب كبيرة من إجمالي القروض غير مسددة في كل عام، إذ بلغت نسبة القروض غير مسددة سنة 2006 حوالي 76%، أي تم تسديد نسبة 24 % فقط من القروض الممنوحة خلال سنة 2006 ، لتنخفض نسبة القروض غير مسددة خلال سنوات:2007،2008،2009 لتصل عل التوالي إلى نسب: 68,58%، 66,48% ،57% ، ثم ترتفع مرة أخرى في كل من سنة 2010 و 2011 لتصل على توالي إلى نسب:70,34%،77,21 %، لتنخفض سنة 2012 لتصل إلى 66,38 %.

وابتداء من الثلاثي الأخير من سنة 2008 قرّرت الحكومة خلق منتج بنكي جديد، يسمى بـ"قرض الرفيق"، وهو قرض بدون فائدة تمنحه البنوك المتعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. والجدول الموالي يوضح تطور قروض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم(04): تطور نسبة قرض الرفيق غير المسددة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

الوحدة:مليون دينار جزائري

	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الملفات	5 143	10166	16565	21 938	11 109
المبالغ الممنوحة	3 071	8 209	10 705	15 947	7 957
المبالغ المستعملة	246	5 173	6 331	10 194	3 471
المبالغ المسددة		1 763	4 642	7 969	645
نسبة التسديد		%32	%74	%48	%48

Source : Direction du Financement des Activities Agricoles de Pêche et de L'Aquaculture ; BADR .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أعلاه أن إجمالي قروض الرفيق بلغت سنة 2009 قيمة 5173 مليون دينار جزائري، أي بزيادة تقدر قيمتها بـ4927 مليون دينار جزائري مقارنة مع سنة 2008، ويرجع هذا أساسا إلى أن قرض الرفيق بدأ التعامل به في الثلاثي الأخير فقط من سنة 2008 ، ليبلغ سنة 2010 قيمة 6331 مليون دينار جزائري، وذلك بزيادة تقدر نسبتها بـ 22,4% مقارنة مع سنة 2009، ويرجع السبب في ذلك إلى الجهود التي بذلتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية للتعريف بالمنتج الجديد، مما أدّى إلى زيادة نسبة قروض الرفيق لهذه السنة، لترتفع مبالغ قروض الرفيق مرة أخرى سنة 2011 وتبلغ نسبة الزيادة 61% مقارنة مع سنة 2010، لتسجل سنة 2012 انخفاضا، حيث بلغ إجمالي قروض الرفيق الممنوحة لهذه السنة 3471 مليون دينار جزائري، وذلك بانخفاض تقدر قيمته بـ 6722 مليون دينار جزائري، حيث أصبح البنك في هذه السنة أكثر حرصا في منحه لقروض الرفيق، نتيجة عدم سداد الفلاحين للقروض الممنوحة.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (04) وجود نسب كبيرة من قرض الرفيق غير مسددة في كل عام، إذ بلغت نسبة القروض غير مسددة سنة 2009 حوالي 68%، أي تم تسديد نسبة 32% فقط من القروض الممنوحة خلال سنة 2008 و2009 ، لتنخفض نسبة القروض غير مسددة سنة 2010 لتصل إلى 26%، ثم ترتفع مرة أخرى لتصل في كل من سنة 2011 و2012 إلى نسبة 52%.

4 . العيوب الهيكلية للقطاع الفلاحي الجزائري وأثرها على تسديد القروض الفلاحية: تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر معوقات ومشاكل أثّرت على تسديد القروض الفلاحية، وفيما يلي سنتطرق إلى أهمها :

4. 1 . مشكل العقار الفلاحي: إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقار الفلاحي، يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي، إذ أن أهم الصعوبات التي تواجه القطاع، هي العلاقة مع المحيط المالي للمستثمرات، وبالذات

العلاقة مع المنظومة البنكية، هذه الأخيرة التي لا تعترف بالضمانات التي يعطيها "حق الانتفاع "والذي منحته السلطات العمومية في إطار قانون 87/19 الخاص بالمستثمرات الفلاحية. إلى جانب هذا تعاني هذه المستثمرات من رفض المحافظات العقارية إصدار شهادات نقل حقوق الانتفاع لذوي الحقوق بعد وفاة المعني بهذا الحق، على الرغم مما ورد في نص المادتين 6 و 8 من القانون المنظم للمستثمرات الفلاحية التابعة للقطاع الحكومي والموسومة "بالأملاك الخاصة للدولة".

2.4 وضعية المكننة في القطاع الفلاحي: يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة هذا القطاع، وإذا كانت هذه الظاهرة لازمت القطاع الفلاحي بشكل يكاد يكون مستمرا، فإن أسبابها هي التي اختلفت، ففي ظل التخطيط المركزي كانت الأسعار محددة إداريا، مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتسوق بأسعار عالية في السوق السوداء يعجز الفلاح عن اقتنائها، لارتفاع أسعارها من جهة وصعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية وما انجر عنها من تحرير للمتغيرات الاقتصادية وعلى رأسها الأسعار ورفع الدعم، مما عرّض هذه الأسعار إلى قفزة هائلة تضاعفت عدة مرات وجعلت الفلاحين عاجزين عن اقتناءها[19]. وابتداء من سنة 2000 عرفت حظيرة العتاد الفلاحي تطورا في الكم والنوع، بفضل القروض التي قدمتها الدولة للفلاحين من أجل شراء ما يحتاجونه من عتاد فلاحي، وكانت هذه القروض بمعدلات فائدة منخفضة، وفي بعض الأحيان كانت تقدم القروض بدون فوائد، في إطار دعم الدولة من أجل تجديد وعصرنه العتاد الفلاحي، حيث تشير الإحصائيات بالنسبة لموسم 2011/2010 أن حجم الأسمدة بلغ أكثر من 257.516 طن مقابل 238.976 طن في موسم 2010/2009، أما بالنسبة لوحدات الحرث الآلية فبلغت حوالي 7829 جرارا جديدا سنة 2011 تمثل 11% من الحظيرة الوطنية للجرارات و 1252 آلة حاصدة دارسة وبلغت 6% من الحظيرة الوطنية لآلات الحصد والدرس[20].

3.4 القطاع الفلاحي ومشكلة الري: تكتسي المياه دورا أساسيا في عملية الإنتاج الزراعي، حيث تعتبر من المحددات الأساسية لنوعيته وحجمه، والملاحظ أن معظم الزراعات الحديثة والمتطورة تستعمل تقنيات الري والسقي المختلفة، وبهذا أعطت استقلالا نوعا ما للإنتاج الزراعي عن الظروف المناخية. إلا أن معظم المساحات الزراعية في الجزائر تعتمد في ريها على الأمطار، وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها، من حيث الكمية والكثافة ومن حيث مدة الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها عبر المناطق. وحسب الإحصائيات المتوفرة، فإن حجم المياه في الجزائر يقدر بنحو 20 مليار متر مكعب والتي تمثل المصادر الطبيعية من المياه المتجددة، منها 17 مليار متر مكعب يتم استغلالها، والتي تضم 13.4 مليار متر مكعب من المياه السطحية، و 3.6 مليار متر مكعب من المياه الجوفية [21].كما تتمثل الموارد المائية غير التقليدية في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي، إضافة إلى تحلية المياه المالحة، وقد أقيمت في هذا الصدد مشاريع معتبرة لتحلية مياه البحر وبخاصة في منطقتي الغرب والوسط، نظرا لأنهما تعرفان ندرة مطرية مقارنة بالمنطقة الشرقية من البلاد. وبالنسبة لنظم الري الحديثة فتستفيد منها حوالي 10 % من المساحة المروية، والتي تستخدم في ذلك نظم الري بالرش أو بالتنقيط، أو الري المحوري، وترجم هذا بالارتفاع المحسوس في المساحة المسقية من 359.163 هكتار 2009 إلى 449.224 هكتار في 2011 أي بزيادة90.061 هكتار[22].

4.4. التشغيل في القطاع الفلاحي وأثر التأطير على تنمية القطاع: اتجهت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال إلى تطوير القطاع الصناعي على حساب غيره من القطاعات الأخرى، وهذا ما أدى إلى نزوح اليد العاملة من القطاع الفلاحي للعمل في المدن في مختلف الأنشطة الأخرى خارج الزراعة، وابتداء من سنة 2000 عرفت العمالة الزراعية ارتفاعا كبيرا، نظرا للاهتمام الكبير الذي أعطي للقطاع الزراعي من خلال البرامج التي استفاد منها، في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي زاد من حيوية ونشاط القطاع، حيث وصلت العمالة الزراعية سنة 2008 إلى 2244.06عامل[23]. يضاف إلى ذلك نوعية اليد العاملة الزراعية، والتي تعاني نقصاً في معرفتها بأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها، وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، وغياب الإرشاد الزراعي الفعال، وانتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية، مما يؤثر سلباً على مستوى الإنتاجية.

النتائج:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

. يعتبر مشكل القروض غير المسددة من أكبر العوائق التي تواجه التمويل البنكي للقطاع الفلاحي والتي تحول دون تغطية البنك لنسبة كبيرة من الاستثمارات الفلاحية نتيجة زيادة نسبة الخطر في هذا النوع من القروض؛

. يفسر تطور مؤشر المديونية الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذا في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بتعدد المشاكل والعيوب التي يعاني منها القطاع الفلاحي؛مع غياب أو نقص المتابعة الميدانية للقروض الممنوحة والتي تحول دون الاستفادة منها للقطاع الفلاحي ويتم استغلالها في مجالات أخرى فتؤدي إلى زيادة المديونية دون أن يقابلها ارتفاع في الإنتاج، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان الفلاحي مما يدفع البنك لعدم تمويله مستقبلا ؛

. إن إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسه أكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي ستجعله أداة في خدمة البرنامج الحكومي للقطاع الفلاحي،هذه الوضعية لن تمكنه من المواءمة بين نشاطات وأهداف البنك والمهام الاجتماعية للدولة، كما سبق وأن حصل للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي –بنك– وفرعه SALEM؛

. إن الشركة الجزائرية لإيجار المالي للمنقولات"**SALEM**" قد ساهمت في تفعيل سوق قرض الإيجار في الجزائر خلال فترة نشاطها من خلال تمويل القطاع الفلاحي الّذي هو عبارة عن مؤسسات فلاحية صغيرة وفردية في معظمها، إلا أن سحب الاعتماد منها يمثّل خسارة بالنّسبة لسوق قرض الإيجار، ولاشك أن ذلك يمثّل كذلك مشكلة للقطاع الفلاحي إلى حين إيجاد البديل لأن التمويل التأجيري من صيغ التمويل الأكثر ملائمة للقطاع الفلاحي والذي يتميز بمحدودية قدراته التمويلية ،مما يساعده على تخطي هذه العقبة وتطوير نشاطه وبالتالي تطور الاقتصاد الوطني وما يتركه من آثار ايجابية علي مختلف القطاعات، لذلك وجب على الجزائر أن تقدم يد العون لهذه المؤسسات والوقوف إلى جانبها حتى تتغلب على الصعوبات المختلفة التي تواجه نشاطها مثل انخفاض الإيرادات وارتفاع المخاطر و دعمها بشتى الطرق سواء المباشرة أو الغير مباشرة و ذلك للعمل على توفير حل لمشكل تمويل القطاع الفلاحي التي فشلت إلى حد ما مختلف البدائل المطبقة فيه إلى حد الآن. فتدعيم الدولة و مساهمتها تؤدي إلى زيادة فاعلية مؤسسات التمويل التأجيري لمواجهة حاجات القطاع الفلاحي و التي لا يقبل عليه سوق التمويل التقليدي عادة لارتفاع المخاطر، و لا شك أن الموارد المالية لمؤسسات التمويل التأجيري لن تكفي بمفردها للوفاء بكل هذه الحاجات لذا تعتبر مساهمة الدولة دفعة قوية نحو توسيع طاقاتها المالية.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص90 (بتصرف).

[2] محمد عجمية ، مصطفى شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987 ،ص144

[3] بونوة شعيب، بودلال علي،إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع ،الملتقى الدولي حول : تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 2002، ص139 .

[4] ماهر ظاهر بطرس، النقود والبنوك، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1999، ص215.

[5] خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص15 .

[6] أحمد محمد أبو الغار، التمويل التعاوني، مكتبة شباب الجامعة، القاهرة، 1973، ص34.

[7] نفس المرجع ،ص27.

[8] محمد سعيد الفتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979، ص288.

[9] بلقاسم حسن بهلول، الغزو الرأسمالي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص. 126.

[10] Mourad GOUMIRI،l'offre de monnaie en Algérie،ENAG ed،Alger،1993،p31.

[11] مبروك رياش، تمويل القطاع الفلاحي،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع التسيير،جامعة الجزائر،2002/2001،ص100.

[12] Mohamed Ben Mansour (Ouvrage Collectif), L'entreprise Et La Banque Dans Les Mutations Economique En Algérie, O P U, 1999, P.102.

[13] Mourad Ben Achenhou, Revue International L'actuel, Mensuel De L'économie, Editée Par Nouvelles Revues Algérienne N R A , N° 17 , Janvier , 1999 , P 5

[14] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة :المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000 ، ص71-72

[15] REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE ;MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL; POLITIQUE DE RENOUVEAU AGRICOLE ET RURAL - RAPPORT D'ETAPE ANALYTIQUE 2008-2011 ET PERSPECTIVES A 2014,P 9-13.

[16] احصائيات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للفترة 2005-2006.

[17] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،مقرر الاعتماد 97-03 بنك الجزائر يتضمن اعتماد الشركة الجزائرية لإيجار المالي للمنقولات،العدد 71،سنة 1997.

[18] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي والريفي–عرض وآفاق– ،مايو،2012،ص29.

[19] باشي أحمد،القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح،مجلة الباحث،العدد02،سنة 2003،ص112.

[20] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق،مايو 2012،ص22.

[21] نفس المرجع،ص260.

[22] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق،مايو 2012،ص22.

[23] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،الخرطوم، المجلد 29،سنة 2009،ص04.